ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

5 نوفمبر 2024

أسبوع رفع التصنيف الائتماني

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

15 معلومة مصورة

16 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

16 استيراد بيض المائدة: حل للأزمة أم تقويض للصناعة؟

24 آفاق النمو الاقتصادي العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات الجيوسياسية

29 خطوة نحو استعادة الريادة: فوز مصر برئاسة الاتحاد الدولي للغاز

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، مصر وصندوق النقد يدرسان أثر برنامج الإصلاح على الفئات الأكثر ضعفاً ، فيما توقع صندوق النقد الدولي انخفاض التضخم فى مصر إلى 21.2% عام 2025، ووقعت مصر عقد إتفاقية لإنتاج السيارات الكهربائية في مصر، وعلى الصعيد العالمي، تسارع التضخم الأساسي الأميركي وتوقعات بخفض محدود للفائدة.

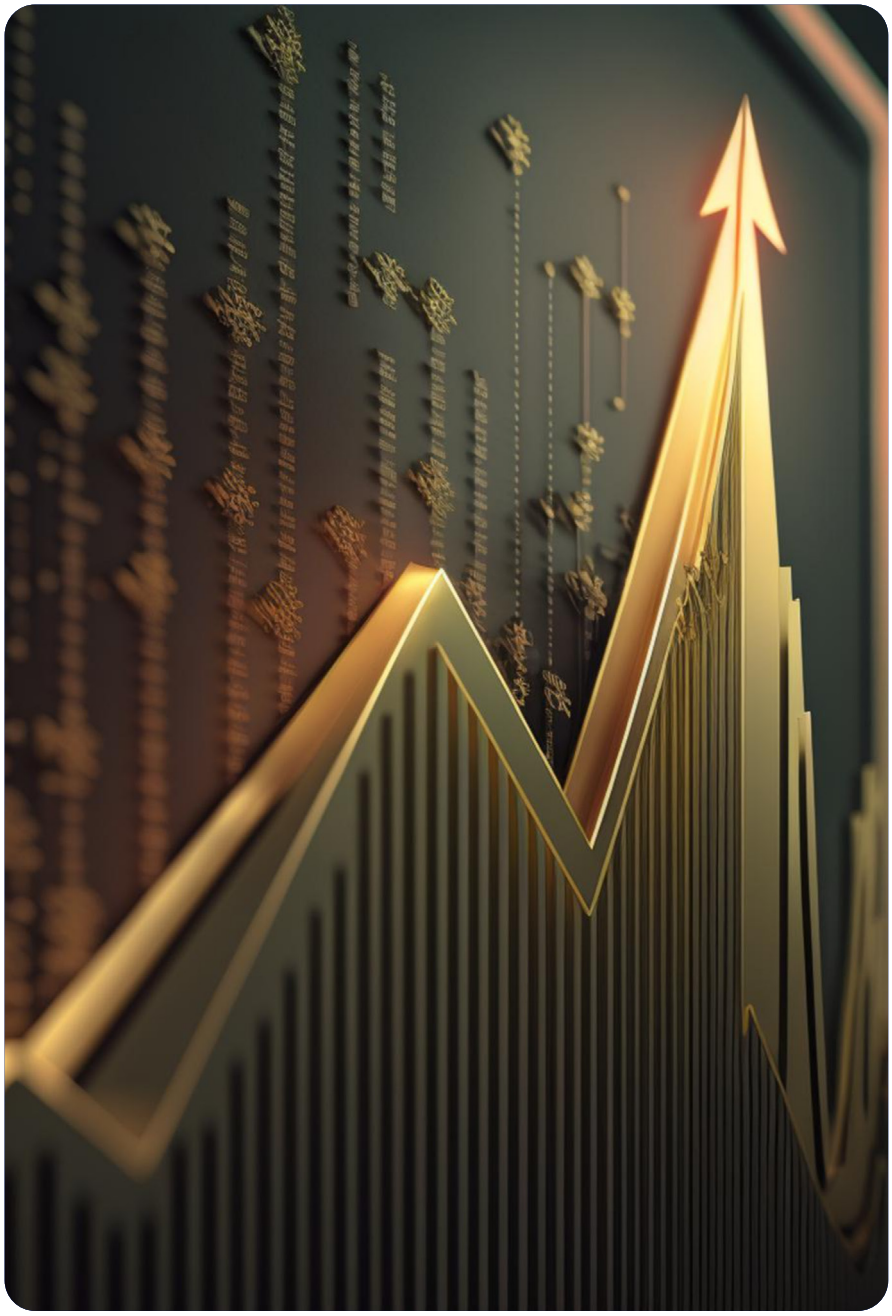

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

سياسة نقدية

- **فيتش ترفع تصنيف مصر إلى «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة**

رفعت وكالة فيتش العالمية التصنيف الائتماني طويل الأجل لمصر من «B-» إلى «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفق بيان منشور لها على موقعها الإلكتروني.

وأرجعت فيتش رفع تصنيف مصر الائتماني إلى عدة عوامل منها تعزيز مراكزها المالية الخارجية بفضل الاستثمار الأجنبي في رأس الحكمة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أدوات الدين المحلية.

- **مصر وصندوق النقد يدرسان أثر برنامج الإصلاح على الفئات الأكثر ضعفاً**

تُجري مصر دراسة شاملة لتقييم تأثير الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية على أكبر دولة من حيث عدد السكان في الشرق الأوسط، وتعمل مع صندوق النقد الدولي على حماية الفئات الأكثر ضعفاً، حسبما قال المدير الإقليمي للصندوق جهاد أزعور.

مـن بيـن المسـائل المقـرر مناقشـتها خلال زيـارة المديـرة العامـة لصنـدوق النقـد الدولـي، كريسـتالينا غورغييفـا، المرتقبـة إلـى القاهـرة فـي أوائـل نوفمبـر هـي مـدى جاهزيـة برامـج الحمايـة الاجتماعيـة فـي مصـر. وأشـارت الدولـة الواقعـة فـي شـمال أفريقيـا إلـى أنهـا تسـعى لمراجعـة الأهـداف والجـداول الزمنيـة المرتبطـة باتفـاق قـرض صنـدوق النقـد الدولـي البالغـة قيمتـه 8 مليـارات دولار فـي ظـل الاضطرابـات الإقليميـة.

- **«المصرف المتحد» يعتزم طرح 30% من أسهمه في البورصة المصرية**

يعتـزم «المصـرف المتحـد» طـرح 30% مـن أسـهمه فـي البورصـة المصريـة قبـل نهايـة العـام الجـاري، وفـق بيـان صـادر عـن البنـك.

الطـرح يتضمـن بيـع 330 مليـون سـهم، وقـال البنـك إنـه يقـوم حاليـاً بالحصـول علـى الموافقـات اللازمـة فيمـا يتعلـق بالطـرح متضمنـة موافقـات الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة والبورصـة المصريـة. ورهـن طـرح الأسـهم قبـل نهايـة العـام، بظـروف السـوق والانتهـاء مـن الحصـول علـى الموافقـات النظاميـة اللازمـة.

ينقسـم الطـرح إلـى طـرح خاص لبعـض المسـتثمرين من المؤسسـات فـي مصـر وخارجهـا وطـرح عـام للمسـتثمرين الأفـراد فـي مصـر، بحسـب البيـان. وسـيجري الطرحـان بنفـس السـعر. مصـر تطـرح صكـوكاً وسـندات خضـراء بحجـم 10 مليـارات جنيـه قبـل منتصـف العـام المقبـل

أخبار قطاعية

- **مصر تبدأ استلام 430 ألف طن قمح من روسيا خلال أيام**

تبدأ مصر مطلع نوفمبر استلام أولى شحنات صفقة قمح روسي يبلغ حجمها 430 ألف طن، كما أفاد وزير التموين والتجارة الداخلية .

احتلت روسيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدّرة للقمح إلى مصر خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، بنسبة 72% من إجمالي الواردات، وبكميات تجاوزت 8 ملايين طن بقليل، تلتها أوكرانيا بحجم 1.5 مليون طن، ثم رومانيا بكميات بلغت نحو 837 ألف طن، وبلغاريا بواقع 296 ألف طن، وفرنسا 179 ألف طن، بحسب بيانات نشرتها «الشرق» في وقت سابق من العام الجاري.

كما تمتلك مصر احتياطيات استراتيجية «كبيرة» من السلع، بما في ذلك القمح، تكفي لتغطية الاستهلاك المحلي لمدّة تصل إلى 6 أشهر في المتوسط.

- **العاصمة الإدارية المصرية تخصص 10 مليارات جنيه لمرافق المرحلة الثانية**

خصصت شركة «العاصمة الإدارية الجديدة» المصرية مبلغًا يصل إلى 10 مليارات جنيه لمرافق البنية التحتية للمرحلة الثانية بالعاصمة الجديدة التي تبنيها شرق القاهرة.

كما أنه جاري العمل على إنهاء العقود للبدء في أعمال البناء الخاصة بمذكرة التفاهم التي تمت مع تركيا، والتي بموجبها خصصت الشركة مساحة 500 فدان للجانب التركي، ، وهناك 500 فدان أخرى تم تخصيصها لمجموعة إماراتية.

- **توترات المنطقة والوقود يفاقمان ارتفاع أسعار عقارات مصر**

ستتأثر أسعار العقارات في مصر بشكل كبير بالتوترات الجيوسياسية والضغوط التي ستولدها على سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع أسعار المحروقات محلياً، ما سيؤدي لزيادة أسعار الوحدات بنحو 10% إلى 15% في 2025، حسبما صرح طارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية. كانت أسعار العقارات ارتفعت بنحو 200% في 2023 بسبب اضطرابات سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، لكن وتيرة هذا الارتفاع هدأت بعد تعويم سعر العملة المحلية وعودة تدفق العملة الصعبة إلى البلاد.

العلاقات الدولية

- **عقد إتفاقية لإنتاج السيارات الكهربائية في مصر**

لفت رئيس الوزراء إلى أن هذا الأسبوع شهد حدثًا مهمًا في مجال الصناعة، وهو اتفاقية مهمة لإقامة مصنع لإنتاج السيارات الكهربائية في مصر بين شركة «بايك» الصينية، وإحدى شركات المجموعة المصرية العالمية للسيارات، التي ستبدأ الإنتاج اعتبارًا من العام القادم 2025، مشيرًا إلى أنها تعد واحدة من الشركات الكبرى في مجال إنتاج هذا النوع من السيارات؛ وذلك بهدف توطين هذه الصناعة في مصر، ليس لتغطية احتياج السوق المحلية فقط، بل وزيادة الصادرات المصرية خلال الفترة القادمة.

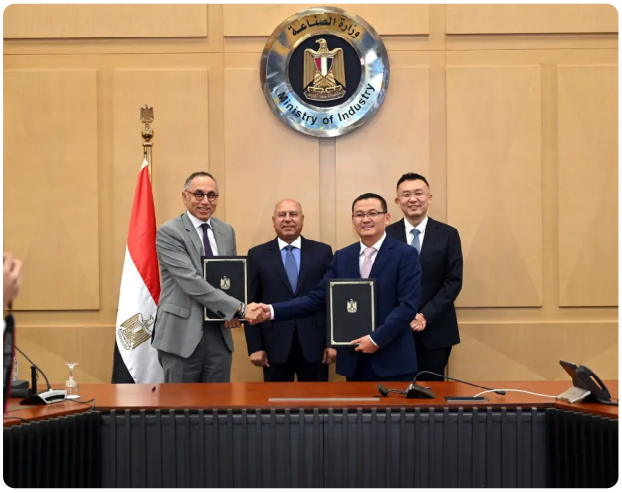

- **توقيع مذكرة تفاهم مع «موانئ دبي العالمية» لدراسة تطوير منطقة حرة عامة في نطاق أراضي شركة العاصمة الإدارية**

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بشأن دراسة تطوير منطقة حرة عامة في نطاق الأراضي المُخصصة لشركة العاصمة الإدارية الجديدة للتنمية العمرانية، بين كلٍ من: «شركة العاصمة الإدارية الجديدة للتنمية العمرانية»، وشركة «موانئ دبي العالمية»، و«الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة»، وذلك بحضور الفريق كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل.

وعلى هامش التوقيع، قال المهندس خالد عباس رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، إنه بموجب مذكرة التفاهم، المُوقّعة تم الاتفاق على دراسة تطوير منطقة حرة على مساحة نحو 500 فدان داخل الأراضي المُخصصة لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، حيث تضم الشركة موقعًا جاذبًا لتطوير البنية التحتية الصناعية تبلغ مساحته الكلية 1958 فدانًا، على طول طريق القاهرة - العين السخنة، وبموجب مذكرة التفاهم ستبدأ في غضون فترة قصيرة الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بالمشروع، تمهيدًا لتوقيع العقود النهائية والبدء رسميًا في إنشاء المنطقة الحرة العامة، وأكد أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي في إطار العمل على تحقيق رؤية شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية في خلق نقاط جذب مختلفة وتنويع استخدامات الأراضي بها وإنشاء مدينة صناعية متطورة من مُدن الجيل الرابع.

- **توقيع عقد مشروع شركة بيرل لإنتاج البولي يوريثان بمنطقة السخنة الصناعية باستثمارات قدرها 100 مليون جنيه**

شهد السيد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالعاصمة الإدارية، مراسم توقيع عقد مشروع «مجموعة بيرل – Pearl Group لإنتاج البولي يوريثان، بالمنطقة الصناعية بالسخنة، داخل نطاق المطور الصناعي شركة التنمية الرئيسية MDC بمنطقة المصانع الجاهزة، على مساحة 5 آلاف متر مربع، باستثمارات أولية بقيمة 100 مليون

جنيه مصري، وبحجم عمالة متوقعة حوالي 45 عامل، وذلك تمهيدًا للمرحلة الثانية التي ستشهد ضخ مزيد من الاستثمارات، وتوفير مزيد من فرص العمل في هذا النشاط، حيث يتم بدء الإنتاج بالمشروع خلال الربع الأول من عام 2025، بطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ 20 ألف طن من مادة البولي يوريثان.

- **متابعة مستجدات تنفيذ مشروع خط الربط الكهربائي المصري السعودي**

واصل الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة اجتماعاته المكثفة بكافة الأطراف القائمة على تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المصري السعودي، وكذلك التنسيق المستمر مع ممثلي الجهات المعنية بإصدار الموافقات والتراخيص والتصاريح، فيما يتعلق بالارتفاعات والكوابل البحرية وأنابيب البترول وغيرها من الاشتراطات الخاصة بتسريع وتيرة العمل، والعمل على التوازي في الاتجاهات المختلفة للتصدي للمعوقات المرتبطة بطبيعة المناطق النائية التي يمر من خلالها خط الربط للتأكد من إنهاء الأعمال في إطار الخطة الزمنية المحددة.

إقليميًا

- **اتفاقات بقيمة 51 مليار دولار بين السيادي السعودي ومؤسسات يابانية**

وقع صندوق الاستثمارات العامة السعودي مذكرات تفاهم تصل قيمتها إلى 191.25 مليار ريال (51 مليار دولار) مع 5 مؤسسات مالية يابانية، خلال اليوم الأخير من النسخة الثامنة من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض.

عالميًا

- **«المركـزي الصينـي» يضـخ 70 مليـار دولار عبـر أداة جديـدة لتوفيـر السـيولة**

ضـخ البنـك المركـزي فـي الصيـن سـيولة قدرهـا 70 مليار دولار فـي أسـواق النقد خلال شـهر أكتوبـر عبـر أداة جديـدة للسياسـة النقديـة، فـي خطـوة تهـدف إلـى تخفيـف نقـص السـيولة في الاقتصـاد الهـش وتشـجيع البنـوك علـى الإقـراض.

أبـرم بنـك الشـعب الصينـي اتفاقيـات إعـادة شـراء عكسـي مباشـرة بقيمـة 500 مليار يـوان خلال أكتوبـر، للحفـاظ علـى مسـتوى معقـول مـن السـيولة فـي النظـام المصرفـي، وتسـري هـذه الاتفاقيـات لمـدة 6 شـهور.

- **تسـارع التضخـم الأساسـي الأميركـي فـي سـبتمبر وتوقعـات بخفـض محـدود للفائـدة**

سـجل مؤشـر التضخـم الأساسـي فـي الولايـات المتحـدة، المفضـل لـدى بنـك الاحتياطـي الفيدرالـي، أكبـر ارتفـاع شـهري منـذ أبريـل، ممـا يعـزز الدوافـع لإبطـاء وتيـرة خفـض أسـعار الفائـدة بعـد التيسـير النقـدي الكبيـر الـذي أقـره المركـزي فـى سـبتمبر.

ارتفع ما يُعرف بمؤشر أسعار الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي، الذي يستثني المواد المتقلبة مثل الغذاء والطاقة، بنسبة 0.3% في سبتمبر على أساس شهري، و2.7% مقارنة بالعام الماضي، وفقاً لبيانات صادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي. وبلغ التضخم العام 2.1%، وهو الأدنى منذ أوائل عام 2021 وأعلى بقليل من هدف البنك المركزي البالغ 2%.

- **تسارع التضخم في أوروبا إلى 2% خلال أكتوبر متجاوزاً التوقعات**

تسارع مؤشر التضخم في منطقة اليورو لشهر أكتوبر بنسبة 2.0% مقارنة بـ 1.7% خلال سبتمبر، ليتجاوز بذلك التوقعات التي قدرت بلوغه 1.9% خلال شهر أكتوبر.

كما صعد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي لذي يستثني العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة في شهر أكتوبر بنسبة 2.7% مماثلاً نسبته في شهر سبتمبر.

ويشير تسارع معدل التضخم، وبقاء التضخم الأساسي عند مستوى أعلى بكثير من هدف المركزي الأوروبي البالغ 2%، إلى أن البنك لن يكون قادراً في الغالب على إجراء تخفيضات كبيرة بأسعار الفائدة الرئيسية بنحو 50 نقطة أساس، التي يتوقعها البعض في السوق.

معلومة مصورة

توقعات صندوق النقد

لمعدلات التضخم فى الدول العربية خلال عام 2025

السودان	% 118.9
مصر	% 21.2
اليمن	% 20.7
تونس	% 6.7
الجزائر	% 5.2
الصومال	% 4.2
موريتانيا	% 4.0
العراق	% 3.5
الأردن	% 2.4
الكويت	% 2.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، مراجعة أكتوبر 2024

مقالات تحليلية

استيراد بيض المائدة: حل للأزمة أم تقويض للصناعة؟

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعد قطاع الدواجن في مصر أحد أهم ركائز الأمن الغذائي، وتوفير البروتين الحيواني والتي بلغ حجم الاستثمارات بها في مصر أكثر من 100 مليار جنيه حيث ان اجمالي حجم انتاج القطاع التجاري من الدواجن في مصر حوالي 1,4مليار طائر سنوياً بينما ينتج القطاع الريفي حوالي 320 مليون دجاج بلدي تقريباً في السنة وبلغ حجم الانتاج المحلي من بداري التسمين والدجاج الريفي 2,1 مليون طن وهو يغطي 97 % من الاحتياجات. كما تنتج مصر حوالي 14 مليار من بيض المائدة ويعد متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن في حدود 21 كجم سنوياً تقريباً ومتوسط نصيب الفرد من بيض المائدة 130 بيضة تقريباً في السنة ويعمل بصناعة الدواجن أكثر من 5 مليون من الأيدي العاملة المصرية. وفقا لتقديرات وزارة الزراعة المصرية.

بالرغم من أهمية صناعة الدواجن إلا انها تواجه تحديات عديدة، منها ارتفاع أسعار الأعلاف، وانتشار الأمراض، وتقلبات الأسعار في السوق؛ فقد ساهمت التطورات الأخيرة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والارتفاع الكبير في تكاليف العلف وانخفاض قيمة العملة إلى الضغط على هوامش ربح أصحاب مزارع الدواجن، مما يساهم بدوره في تضخم أسعار المواد الغذائية لترتفع أسعار الدواجن

فـي مصـر إلـى معـدلات غيـر مسـبوقة. لذا تشـير توقعـات مؤسسـة فيتش للقطـاع؛ أن مـن المحتمـل أيضًـا أن يؤدي تضخم أسـعار الغذاء إلـى الحد من الاسـتهلاك خلال الأشـهر السـتة إلـى الاثنـي عشـر القادمة.

يأتـي هـذا المقـال ليقـدم تقييمـا لمـدى جـدوى التحـركات الأخيـرة لاسـتيراد بيـض المائـدة فـي حـل ازمـة ارتفـاع أسـعار البيض وهـل تعد تلـك الإجـراءات كافيـه لحـل الازمه، ومـا هي الإجـراءات التـي يمكن أن تسـاهم فـي حـل الازمة

1. تطور أسعار الدواجن والبيض في مصر:

شـهدت اسـعار الدواجن والبيض فـي مصر عددا من الارتفاعـات المتتالية بدايـة مـن شـهر أكتوبـر مـن عـام 2022، لتصـل إلـى ذروتها فـي منتصف شـهر فبرايـر مـن عـام 2023، ليتخطـى السـعر 93 جنيها للكيلـو فـي منتصـف فبرايـر لعـام 2023 مقارنة بنحـو 54 جنيها خلال شـهر مارس من عـام 2022. ثـم اسـتمر بالتذبـذب لتصـل فـي نوفمبـر 2024 لنحـو 83.4 جنيها للكيلـو الدواجـن البيضـاء؛ وهـو ما يشـير له بيانـات الشـكل التالي.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تطور أسعار السلع المحلية، 2024.

وبالنسبة لسعر البيض الأبيض فقد قفزت أسعاره من نحو 57 جنيها للكرتونة لتصل إلى 105.1 جنيها في فبراير 2023 ثم وصل إلى 166 جنيها للكرتونة في أكتوبر 2024؛ وفقا للشكل التالي.

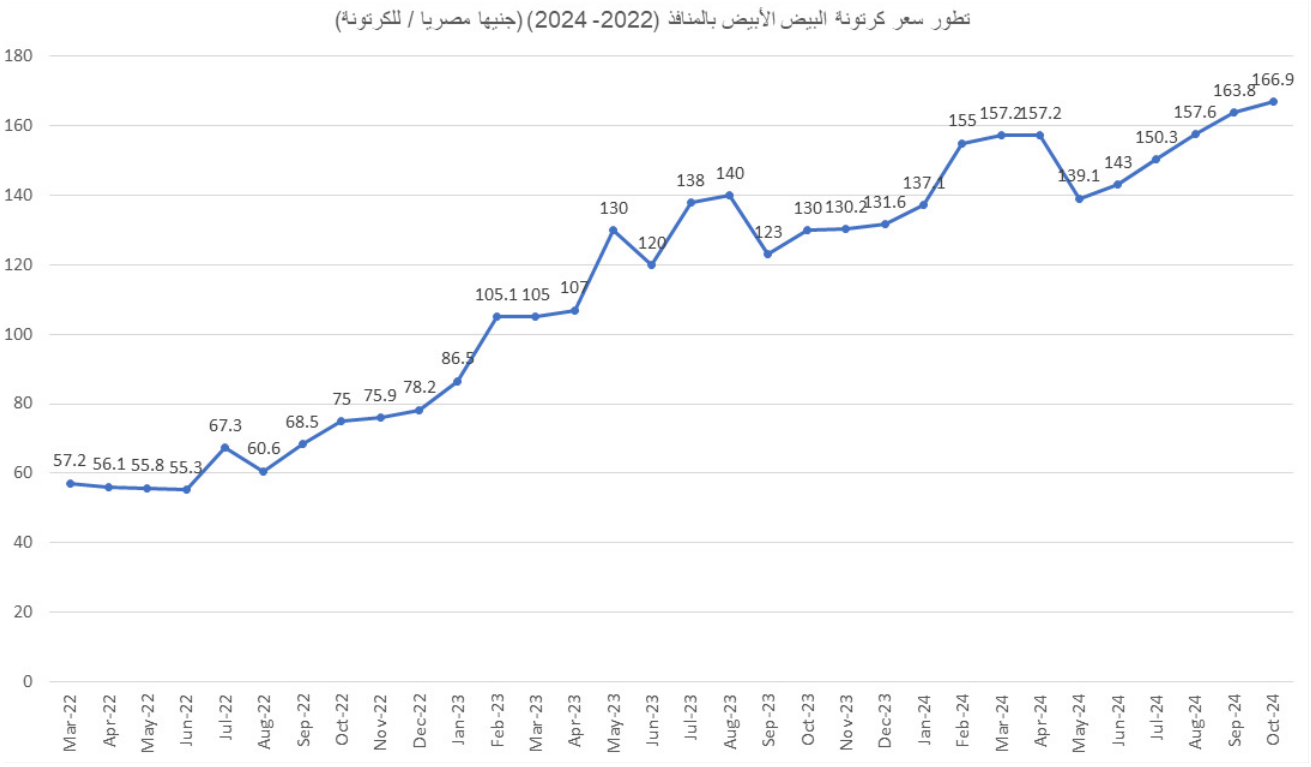

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تطور أسعار السلع المحلية، 2024.

كما قفز سعر الكتكوت من 2 جنيها للكتكوت في ديسمبر 2022 ليتجاوز ما قيمته 28 جنيها للكتكوت الواحد في عام 2023 ثم يرتفع ليتراوح ما بين (35- 46) جنيها للكتكوت في نوفمبر 2024، وهذا ما يشير له الشكل التالي. ويرجع هذا نتيجة أزمة الأعلاف التي بدأت في أكتوبر 2022 وعدم توافر غذاء كاف بما دفع المزارع إلى إعدام ألاف الكتاكيت.

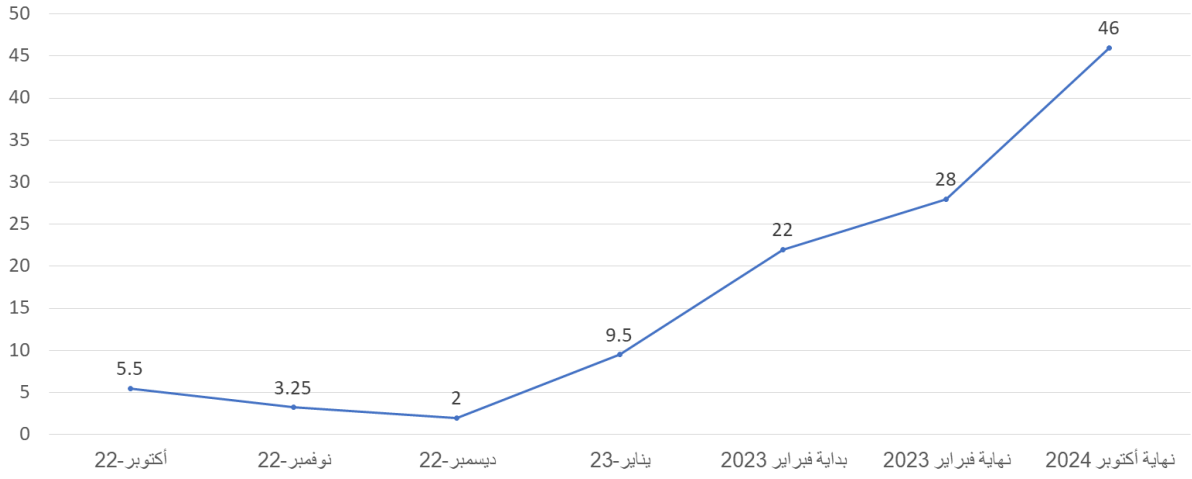

المصدر: بورصة الدواجن، 2024.

2. انتاج واستهلاك البيض في مصر:

فيما يخص باستهلاك بيض المائدة في مصر فقد إثر التضخم وارتفاع الأسعار على قدرة الأسر وخاصة الفقيرة على استهلاك بيض المائدة، استنادًا إلى نتائج دراسة استقصائية حديثة للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) والتي قامت بمسح أكثر من 6000 أسرة فقيرة وشبه فقيرة من جميع أنحاء مصر عبر الهاتف في أكتوبر ونوفمبر 2022. وذلك بهدف معرفة مدى التغير في العادات الاستهلاكية للأسر، وأسباب التغييرات في الاستهلاك، واستراتيجيات المواجهة التي استخدموها للاستجابة لصدمات الأسعار. والتي اتضح من خلالها أن عدد كبير من الأسر قد خفضت استهلاكها من البيض واللحوم والدواجن، كنتيجة لارتفاع أسعارها. فيما يخص الإنتاج؛ لسنوات، كان إنتاج مصر من البيض، يرتفع سنويًا، ووصل ذروته عام 2021، محققًا 16.4 مليار بيضة مقارنة بـ 9.5 مليار

بيضة عام 2016. ساهم هذا الارتفاع إلى تحقيق مصر اكتفاء ذاتي من البيض، فضلًا عن اتجاهها للتصدير، لكن في عام 2022، بدأ الإنتاج في الانخفاض، لـ 15.3 مليار بيضة وهو ما يقل 1.1 مليار بيضة عن عام 2021 بنسبة انخفاض 6.4%، وهو ما أدى لزيادة السعر من 1.64 جنيه لـ 2.26 جنيه. ثم توالت الارتفاعات لتصل إلى 5/ 6 جنيهات للبيضة الواحدة.

جدير بالإشارة أن إنتاج كرتونة البيض يستهلك نحو 6.5 كيلوغرامات من العلف؛ حيث يواجه المنتجون تكاليف مرتفع من مدخلات الإنتاج من الأعلاف عالية التكلفة، وتتكون الأعلاف المستخدمة للدواجن من (60% ذرة صفراء و30% كسب فول الصويا و10% مكونات أخرى)، فيما تستورد مصر أغلب احتياجاتها من الذرة الصفراء وفول الصويا. وجدير بالإشارة أن مصر تعاني من عجز كبير في زراعة الأعلاف مثل: الذرة، والذي يتوقع زيادته بحلول عام 2025. كما ساهم تحرير سعر صرف الجنيه وبلوغ معدلات التضخم في مصر لمعدلات قياسية هي الأعلى منذ 5 سنوات، إلى جانب تشديد إجراءات الاستيراد مما ساهم في تفاقم الأزمة ورفع أسعار مدخلات الإنتاج لمعدلات غير مسبوقة تاريخيا.

كما تسببت ارتفاعات أسعار مدخلات الإنتاج في خروج عدد كبير من المنتجين حيث تشير التقديرات أن عدد منتجي بيض المائدة الذين خرجوا من السوق خلال عامي 2023 و2022 يتراوح بين 35 إلى 40% من إجمالي المنتجين، بسبب ارتفاع مدخلات الإنتاج، وعدم قدرتهم على تحمل الخسائر.

3. تقييم التحركات الأخيرة لاحتواء الأزمة:

دفعت الأزمة الحالية لصناعة الدواجن الحكومة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وذلك على عدة مستويات، بداية من تقليل أثر ارتفاع الأسعار على المواطن عبر توفير بدائل مستوردة منخفضة السعر في منافذ توزيع القوات المسلحة، أو سلاسل المحال الكبرى، بجانب توفير البيض بأسعار منضبطة للحد من تفاوت الأسعار.

كما أعلنت وزارة الزراعة أنها تعاقدت على استيراد حوالي 30 مليون بيضة ذات جودة عالية (ما يعادل مليون طبق)، بهدف تعزيز الإمدادات المتوفرة في السوق المحلي. وتماشياً مع هذا الهدف، بدأت الوزارة بزيادة كميات البيض الموزعة في المجمعات الاستهلاكية التابعة للحكومة، حيث يتم ضخ ما يصل إلى 10 آلاف طبق أسبوعياً بسعر 150 جنيهاً (حوالي 3.08 دولار) للطبق الواحد، ما يساهم بشكل كبير في سد احتياجات السوق واستقرار أسعار البيض.

وجدير بالإشارة أن الشحنة الأولى من البيض التركي إلى مطار القاهرة في 20 أكتوبر الحالي، ومن المقرر أن يتم شحن باقي الكمية على دفعات خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، وذلك لضمان توافر المنتج بشكل مستمر في الأسواق. ويجري بيع البيض التركي عبر منافذ الشركة القابضة للصناعات الغذائية، بالإضافة إلى المنافذ الحكومية والمجمعات الاستهلاكية المنتشرة في مصر، بهدف تحقيق التوازن في الأسعار وتوفير بديل اقتصادي للمستهلك المصري.

وعلى الرغم من أن التحركات الحالية لاحتواء الأزمة ومحاولة الحكومة لتوفير بيض المائدة مناسبة إلا انها تعتبر حلاً مؤقتًا ولا

تعالج الأسباب الجذرية لارتفاع الأسعار، كما يزيد الاعتماد على الاستيراد من هشاشة السوق ويجعله عرضة للتغيرات في الأسعار العالمية، وقد لا يكون الدعم المقدم للإنتاج المحلي كافيًا لتغطية التكاليف المتزايدة للصناعة خاصة في ظل ارتفاع مدخلات الإنتاج المتمثل في ارتفاع أسعار الذرة ومستلزمات الإنتاج.

4. مستقبل صناعة الدواجن في مصر:

تعد النظرة المستقبلية لقطاع الدواجن في مصر إيجابية، لما يمتلكه من مقومات، فمن المتوقع أن يتسارع نمو الإنتاج خلال فترة الخمس سنوات المتوقعة. مع زيادة الإنتاج من 1.4 مليون طن في عام 2021 إلى 1.7 مليون طن في عام 2025، بمتوسط نمو يبلغ 4.2٪ على أساس سنوي.

تشير مؤسسة فيتش إلى توقعها ارتفاع الاستثمارات الموجهة لقطاع الدواجن بما قد يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية خلال السنوات القادمة. كان الاستثمار مدفوعًا بزيادة الاستهلاك المحلي والقدرة المتجددة لصادرات الدواجن المصرية. نتيجة لهذا الاستثمار، نتوقع التوسع في المزارع التجارية واسعة النطاق والعمليات المتكاملة رأسياً. الامر الذي قد ينعكس على رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من الدواجن في مصر في الأجل المتوسط حتى عام 2027 وفقا لتقدير مؤسسة فيتش الخاص بتوقعات الربع الثاني من عام 2023. ويشير الشكل التالي إلى نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن في مصر:

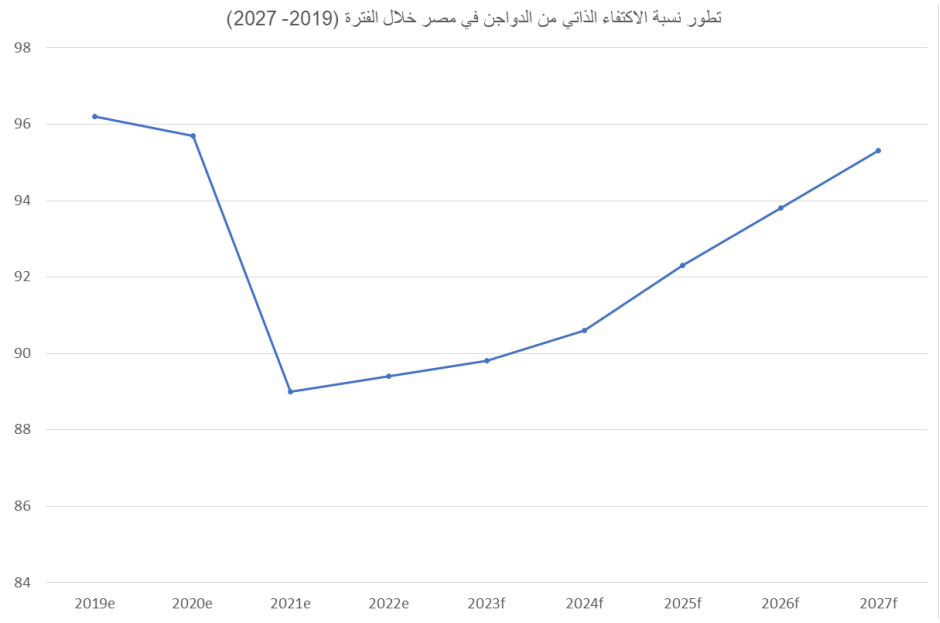

المصدر: فيتش، 2023

ختاما؛ يمكن القول بأن شكل صناعة الدواجن في مصر ركيزة أساسية للأمن الغذائي، إلا أنها تواجه تحديات متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف وتقلبات السوق. وقد أدت هذه التحديات إلى ارتفاع حاد في أسعار البيض والدواجن، مما أثر سلبًا على المستهلكين. وللتصدي لهذه الأزمة، اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات، من بينها استيراد البيض لتلبية الطلب المتزايد وتثبيت الأسعار. ورغم أن هذه الإجراءات حققت بعض النجاح على المدى القصير، إلا أنها لا تمثل حلاً مستدامًا.

مقالات تحليلية

آفاق النمو الاقتصادي العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات الجيوسياسية

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدر صندوق النقد الدولي في 22 أكتوبر 2024 أحدث تقاريره الخاصة بآفاق النمو الاقتصادي العالمي، والذي أشار فيه إلى أنه من المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقرًا، لكنه دون المأمول، مشيرًا إلى وجود بعض التعديلات على توقعاته السابقة، حيث تم رفع التنبؤات في الولايات المتحدة وخفضها في الاقتصادات المتقدمة الأخرى في المقابل، لا سيما البلدان الأوروبية الكبرى. وبالمثل، في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

أدى التعطل في إنتاج وشحن السلع الأولية؛ خاصة النفط، والصراعات، والقلاقل الأهلية، والظواهر المناخية الحادة إلى تخفيضات في توقعات منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي المقابل، تم رفع التنبؤات لآسيا الصاعدة، حيث أدت طفرة الطلب على أشباه الموصلات

والإلكترونيات، المدفوعة بالاستثمارات الكبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى تعزيز النمو، وهو اتجاه عام تدعمه الاستثمارات العامة الضخمة في كل من الصين والهند. وبعد خمس سنوات من الآن، يُتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.1% - وهو أداء ضعيف مقارنة بمتوسط ما قبل جائحة كوفيد- 19.

الآفاق والسياسات العالمية

خلفت صدمات العرض السلبية للاقتصاد العالمي منذ عام 2020 آثارًا دائمة على الناتج العالمي والتضخم، مع تأثيرات متفاوتة عبر مجموعات الدول، وظهرت التناقضات الأكثر حدة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث عانت الأخيرة من تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي، وارتفاع شديد في التضخم مع تعرضها لارتفاع أسعار السلع الأساسية التي أعقبت الحرب الأوكرانية.

ومع ذلك، استقرت أسعار السلع، وبعضها آخذ في الانخفاض، لكن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعًا في العديد من البلدان، مما يعكس جزئيًا الزيادات السريعة في الأجور، حيث لا تزال الأجور تلحق بارتفاع التضخم منذ 2021-2022، مما أجبر بعض البنوك المركزية على تأخير خطط التيسير الكمي، مما وضع المالية العامة تحت المزيد من الضغوط، وخاصة في البلدان التي تعاني من تكاليف خدمة ديون مرتفعة بالفعل واحتياجات إعادة تمويل كبيرة.

وقد خفت حدة الاختلالات الدورية منذ بداية العام، وهو ما أدى إلى تحسن اتساق النشاط الاقتصادي مع الناتج المحتمل في الاقتصادات الكبرى. وتؤدي عملية الضبط هذه إلى جعل

معدلات التضخم أقرب إلى بعضها عبر البلدان، كما ساهمت بوجه عام في انخفاض التضخم العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي من متوسط سنوي بلغ 6.7% في عام 2023 إلى 5.8% في 2024، و4.3% في 2025، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات أهدافها المحددة للتضخم في وقت أسرع مما فعلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومع استمرار تراجع معدل التضخم العالمي، تماشيا مع السيناريو الأساسي إلى حد كبير، لا تزال هناك احتمالات بوجود عثرات في طريق تحقيق استقرار الأسعار. فقد استقرت أسعار السلع، إلا أن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعًا في كثير من المناطق.

ومن جهة أخرى، تميل المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية نحو التطورات السلبية في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وقد يؤدي حدوث تقلبات مفاجئة في الأسواق المالية - على غرار ما حدث في أوائل شهر أغسطس - إلى تشديد الأوضاع المالية، والتأثير سلبًا على الاستثمار والنمو، ولا سيما في الاقتصادات النامية نظرا لأن احتياجاتها الكبيرة إلى التمويل الخارجي على المدى القريب قد تدفع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وتحدث حالة من المديونية الحرجة. كما أن استمرار الاضطرابات في عملية تراجع معدل التضخم، ربما بسبب حدوث زيادات حادة جديدة في أسعار السلع الأولية في ظل استمرار التوترات الجغرافية السياسية، يمكن أن يحول دون قيام البنوك المركزية بتيسير السياسة النقدية، وهو ما من شأنه أن يفرض تحديات كبيرة على سياسة المالية العامة والاستقرار المالي وحدوث انكماش أعمق أو لمدة أطول من المتوقع في قطاع العقارات في الصين، ولا سيما إذا أدى إلى زعزعة الاستقرار

المالي من شأنه أن يضعف معنويات المستهلكين ويولد تداعيات عالمية سلبية نظرا لدور الصين الأكبر في التجارة العالمية. ويمكن لتشديد السياسات الحمائية أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية، والحد من كفاءة الأسواق، وزيادة تعطل سلاسل الإمداد. وقد تفضي التوترات الاجتماعية المتزايدة إلى حدوث اضطرابات اجتماعية، مما يلحق الضرر بثقة المستهلكين والمستثمرين، وقد يؤخر إقرار الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتنفيذها.

ومع انحسار الاختلالات الدورية في الاقتصاد العالمي ينبغي معايرة أولويات السياسات على المدى القريب بدقة لضمان سلاسة الهبوط الاقتصادي. وثمة حاجة ماسة في كثير من البلدان إلى تحويل مسار سياسة المالية العامة لضمان وضع الدين على مسار يمكن الاستمرار في تحمله وإعادة بناء هوامش الأمان المالي، كما ينبغي تحديد وتيرة التعديل حسب ظروف كل بلد والإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، غير أنه ينبغي الحفاظ على استمرار دعم أضعف الفئات وحماية شبكات الأمان الاجتماعي. ويناقش الفصل 3 من التقرير استراتيجيات تعزيز القبول الاجتماعي لهذه الإصلاحات - وهو من المتطلبات الأساسية بالغة الأهمية للنجاح في تنفيذها. وهناك حاجة إلى التعاون متعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى من أجل تعجيل عملية التحول الأخضر ودعم جهود إعادة هيكلة الديون. ولتخفيف حدة مخاطر التشتت الجغرافي - الاقتصادي وتعزيز الأطر متعددة الأطراف القائمة على القواعد أهمية بالغة في ضمان قدرة جميع الاقتصادات على جني ثمار النمو في المستقبل.

توقعـــات النمـــو الاقتصـــادي للشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيـــا

من المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 4% بحلول عام 2025، مقارنة بنحو 2.1% خلال عام 2024، وهو أقل من التوقعات السابقة مع ثقل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية الكلية، لكن الأمر سيتوقف على التخلص التدريجي من تخفيضات إنتاج النفط وتراجع الظروف المعاكسة، بما في ذلك الصراعات في المنطقة.

وحذر صندوق النقد الدولي من أن المخاطر التي تهدد التوقعات المستقبلية للمنطقة بأكملها، بما في ذلك منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تظل تميل إلى الجانب السلبي، ودعا إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك في مجال الحوكمة وأسواق العمل، لرفع توقعات النمو في المدى المتوسط.

وقد تم تعديل تقديرات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2024 بالخفض بنسبة 0.6% عن توقعات أبريل 2024، ويرجع ذلك لأسباب أهمها امتداد الصراع في غزة، والمزيد من تمديدات تخفيضات إنتاج النفط الطوعية التي أقرتها مجموعة أوبك+.

ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري نسبة نمو 4.1% في العام المالي الحالي 2024 - 2025 ارتفاعًا من نسبة 2.7% خلال العام المالي الماضي 2023 - 2024 لافتا إلى أن الاقتصاد المصري حقق نسبة نمو في الناتج المحلى الإجمالي 3.8% خلال العام قبل الماضي.

مقالات تحليلية

خطوة نحو استعادة الريادة: فوز مصر برئاسة الاتحاد الدولي للغاز

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

فازت مصر برئاسة الاتحاد الدولي للغاز وجرى انتخاب المصري خالد أبو بكر رئيسًا للاتحاد الدولي للغاز في الفترة من 2028 إلى 2031. وعليه ستتولى مصر رئاسة الاتحاد الدولي للغاز متبنية رؤية طموحة تتمثل في التوافق من أجل مستقبل مستدام، مع التركيز على تحقيق توازن دقيق بين الازدهار الاقتصادي، والضمان الاجتماعي، وحماية البيئة، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتم الإعلان عن نتيجة الانتخابات خلال اجتماع مجلس الاتحاد الدولي للغاز، الذي عُقد في القاهرة في الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2024.

استضافة مصر المؤتمر الدولي للغاز 2031:

يُعتبر المؤتمر الدولي للغاز من الأحداث الأبرز عالميًا في صناعة الغاز والطاقة، حيث يجمع بين أكبر الخبراء وصناع القرار في هذه الصناعة للمساهمة في تشكيل مستقبلها ورسم خريطة الغاز الطبيعي في العالم. وعليه ستستضيف مصر النسخة الـ 31 من

المؤتمر الدولي للغاز في عام 2031. وتُعد هذه المرة الأولى التي تفوز فيها دولة إفريقية برئاسة الاتحاد الدولي للغاز واستضافة المؤتمر، وسوف تعمل مصر جنبًا إلى جنب مع الرئاسة الإيطالية للاتحاد الدولي للغاز من خلال منصب نائب الرئيس من عام 2025 وحتى عام 2028، وستعمل مصر على التنسيق والتعاون الكامل مع الرئاسة الإيطالية للاتحاد لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

كما سيسلط هذا الحدث الضوء على جهود مصر لإنشاء مركز للطاقة الخضراء، وسيجذب أيضًا الانتباه الدولي إلى الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها الدولة، سواء في قطاع الطاقة أو كونها وجهة رئيسية للسياحة العالمية.

الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة في مصر:

تتمحور الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة في مصر حول ثلاثة أهداف رئيسية، تعكس التزام مصر الثابت بتطوير القطاع بشكل متنوع ومستدام بيئيًا، وتتمثل تلك الأهداف في:

- تعزيز أمن الطاقة وذلك من خلال تحسين بنية الغاز التحتية في المناطق غير المؤهلة.

- ضمان القدرة على تحسين التعامل مع تقلبات أسعار الطاقة العالمية وبالأخص النفط الخام والغاز الطبيعي.

- تعزيز الاستدامة من خلال تطوير البنية التحتية للهيدروجين الأخضر والميثانول والطاقة النظيفة مما يُسهم في تقليل الانبعاثات

وبناءً على هذه الرؤية، ستوفر استضافة مصر للمؤتمر العالمي للغاز لعام 2031 منصة عالمية لإبراز ريادتها في التحول في مجال الطاقة، والابتكار العلمي، والتطورات التكنولوجية. كما سيسلط هذا الحدث الضوء على جهود مصر لإنشاء مركز للطاقة الخضراء، وسيجذب الانتباه الدولي إلى الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها الدولة في قطاع الطاقة. وتسعى مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة خلال المرحلة المقبلة، خاصةً مع بدء عمليات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في غرب المتوسط (منطقة بكر وجاذبة لصناعة الغاز الطبيعي).

تُعد هذه المرة الأولى التي تفوز فيها دولة أفريقية برئاسة الاتحاد واستضافة هذا الحدث الهام، ويُعد المؤتمر الدولي للغاز الحدث الأبرز عالميًا في صناعة الغاز والطاقة، حيث يجمع أكبر الخبراء وصُناع القرار في هذه الصناعة للمساهمة في تشكيل مستقبلها.

الاتحاد الدولي للغاز:

تأسس الاتحاد الدولي للغاز عام 1931، ولعب دورًا بارزًا بوصفه داعمًا رئيسيًا لصناعة الغاز الطبيعي على الساحة العالمية، ويضم أكثر من حوالي 150 عضوًا يمثلون أكثر من حوالي 95% من سوق الغاز العالمية، ويعمل على تعزيز التعاون وتحفيز الابتكار ومعالجة التحديات الحيوية التي يواجهها قطاع الطاقة.

فيما يتعلق بكيفية مساهمة الاتحاد الدولي للغاز في تطوير بنية تحتية للغاز في الدول النامية وخصوصًا أفريقيا، أن دور الاتحاد

يتمثل في توجيه القطاع المالي والبنوك الإقليمية لفهم تعقيدات أنظمة الطاقة، وإدراك الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي في تلك الأنظمة، والحاجة الملحة للاستثمار فيها. ويكمن التحدي الأساسي في تأمين التمويل والوصول إلى رأس المال، مما يتطلب من الاتحاد ضمان وعي المحللين الماليين وصناديق التحوط والبنوك الإقليمية بالدور الحيوي للغاز الطبيعي في تحسين مستوى المعيشة لسكان أفريقيا الذين يعانون من نقص حاد في الطاقة الحديثة ووسط أزمات كهرباء متعددة ومزمنة.

هنا تجدر الإشارة إلى أن عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء، انخفض إلى حوالي 770 مليون شخص على الصعيد العالمي، وذلك وفقًا لبيانات ديسمبر 2022، وهو مستوى قياسي منخفض، بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية، ونحو حوالي 75% من هؤلاء المحرومين من سبل الوصول لخدمة الكهرباء يعيشون حاليًا في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى -أي أن أفريقيا تُعد بمثابة موطن لنحو ثلاثة أرباع الأشخاص حول العالم دون تيار- وهي نسبة ارتفعت في السنوات الأخيرة. ومن المرجح أن يكون الافتقار للكهرباء ذا تداعيات سلبية على آفاق الاقتصاد في القارة الأفريقية، كما هو موضح في الشكل التالي.

وفيما يخص مستقبل الغاز في ظل التوجه نحو الطاقات المتجددة، إن للغاز الطبيعي قدرة على تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة النظيفة، حيث يسهم في تقليل الانبعاثات بفعالية من خلال خفض الاعتماد على الفحم. كما أن الغاز الطبيعي يوفر إمكانيات تخزينية واسعة ويُعد وقودًا أساسيًا يمكن الاعتماد عليه لتلبية الطلب العالمي، خاصةً في الدول التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية التي تتأثر بفترات الجفاف، مما يجعله خيارًا حيويًا لدعم استقرار الطاقة.

وفي إطار التحول الرقمي، يولي الاتحاد الدولي للغاز اهتمامًا بالغًا بتطوير قطاع الغاز الرقمي وتعزيز الكفاءة التشغيلية، حيث إن الاتحاد أنشأ فريق عمل متخصصًا لدعم جهود الرقمنة، مع التركيز على تبني الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات بشكل متقدم. كما أن هذه المبادرات تساعد الأعضاء حول العالم في تبني أفضل الممارسات الرقمية لتقديم خدمات أكثر كفاءة ودقة في إدارة قطاع الطاقة، بما يعزز من قدرات الاتحاد على دعم التحول الطاقي نحو مستقبل مستدام.

خريطة إنتاج الغاز الطبيعي في العالم:

كان الغاز المسال بمثابة طوق النجاة الذي أنقذ الدول الأوروبية من أسوأ أزمة طاقة في تاريخها، والذي من دونه كان سينتهي المطاف بأوروبا بلا إمدادات كافية من الطاقة، وبالأخص الغاز الطبيعي، وهو ما يعني أنها كانت مهددة بمواجهة سيناريو أقل ما يمكن وصفه بالكارثي، حيث يوضح الشكل التالي صادرات الغاز المسال من الولايات المتحدة وأستراليا وقطر.

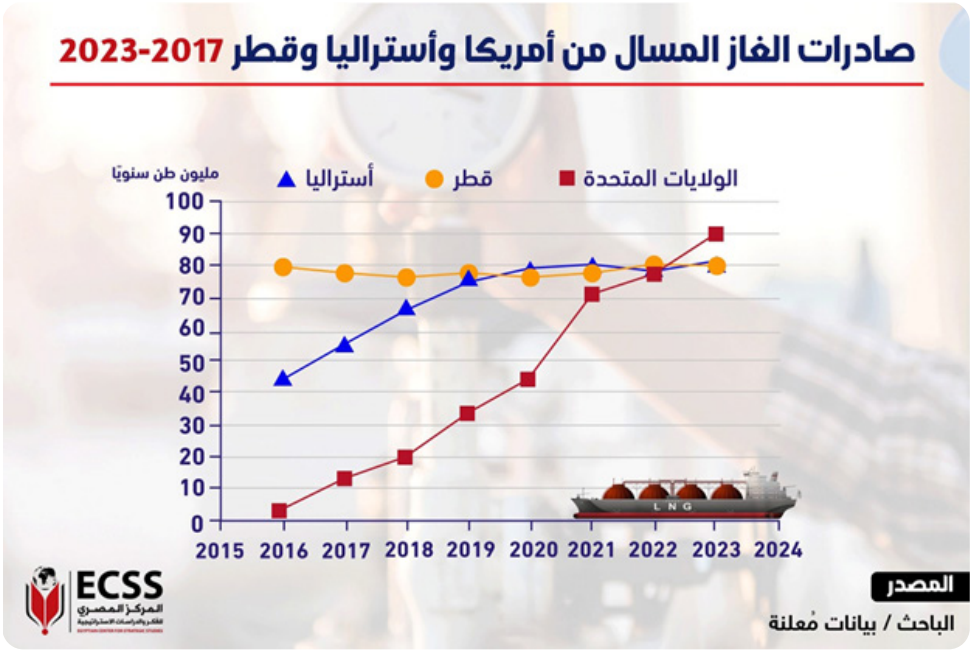

بشكل عام، ارتفع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا بنسبة حوالي 0.5% فقط أو ما يعادل 19 مليار متر مكعب خلال عام 2023، مقارنة بمستويات عام 2022. وتفاوتت المناطق من حيث نمو الإنتاج أو انخفاضه خلال العام الماضي، إذ ارتفع الإنتاج في أمريكا الشمالية بنسبة حوالي 4.3%، أو ما يُعادل حوالي 52 مليار متر مكعب. كما ارتفع الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط بنسبة حوالي 1.9% أو ما يُعادل 16 مليار متر مكعب، وكذلك في آسيا بنسبة حوالي 0.8% أو ما يُعادل 18 مليار متر مكعب، وذلك وفقًا لتقرير الاتحاد الدولي للغاز لعام 2023. وأسهمت الزيادات الإنتاجية في تلك المناطق، في تعويض الانخفاض الحاصل في إنتاج الغاز الطبيعي بقارة أوروبا بنسبة حوالي 7.9% أو ما يعادل حوالي 18 مليار متر مكعب.

ومن المتوقع استمرار نمو الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي خلال الفترة المقبلة، ذلك مع زيادة المعروض بنحو 96 مليار متر مكعب أو بنسبة حوالي 2.4% على أساس سنوي، بقيادة الشرق الأوسط المتوقع نمو إنتاجه بنسبة حوالي 3.7% أو ما يُعادل 26 مليار متر مكعب.

وتستند هذه التقديرات إلى عدة عوامل ستكون محفزة على زيادة استهلاك الغاز الطبيعي عالميًا، أبرزها الدوافع السكانية والاقتصادية إضافة إلى تقييم سياسات الطاقة الحالية للدول. حيث إنه من المتوقع زيادة عدد سكان العالم بحوالي 1.7 مليار نسمة بحلول عام 2050، ليرتفع الإجمالي إلى حوالي 9.7 مليار نسمة مقارنةً بحوالي 8 مليارات نسمة في عام 2022.

كما يستند إلى عوامل أخرى، من بينها النمو المتوقع للاقتصاد العالمي، وتعزيز السياسات التي تهدف إلى تحسين جودة الهواء وخفض الانبعاثات والوصول الشامل إلى الوقود النظيف، عبر التحول من الفحم والنفط إلى الغاز الطبيعي، وجميعها عوامل محورية مؤثرة في التوقعات العالمية لأسواق النفط الخام والغاز الطبيعي.

التطورات التي شهدتها صناعة الغاز في مصر مؤخرًا:

تحولت مصر من مُصدر رئيسي للغاز الطبيعي إلى مستورد له، في ظل تزايد الاستهلاك، وتراجع الإنتاج المحلي الطبيعي، مما أدى إلى ظهور أزمة انقطاع الكهرباء في الصيف الماضي. وتحتاج مصر إلى الغاز الذي يستخدم في تشغيل أغلب محطات توليد

الكهرباء، وذلك بعد سنوات كان يتدفق خلالها الغاز المصري إلى الخارج. حيث فرضت أزمة نقص إمدادات الطاقة في مصر تداعيات سلبية خطيرة على العديد من القطاعات الاقتصادية، وعليه تحركت الحكومة في أكثر من اتجاه لتأمين الكميات اللازمة من الوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء تزامنًا مع الارتفاعات غير المسبوقة في درجات الحرارة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة وارتفاع الطلب على الكهرباء في الصيف الماضي.

إشكالية الغاز الطبيعي في مصر:

يُعد الغاز الطبيعي من أهم المدخلات المهمة في البنية التحتية لتوليد الطاقة في مصر، إذ كان يمُثل في العام الماضي 2023 نسبة حوالي 51% من مجموع الطاقة الأولية التي يتم إنتاجها في مصر، وكان يُستخدَم في إنتاج حوالي 76.8% من التيار الكهربائي الذي يتم توليده، ولم يكن هذا الاعتماد على الغاز الطبيعي يطرح مشكلة عندما كان هناك فائضًا في مصر.

حيث كشفت بيانات حديثة عن عودة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى الصعود خلال شهر مايو الماضي لكن بنسبة زيادة طفيفة بلغت حوالي 0.6% لكنه لا يزال متراجعًا عند المقارنة بالشهر نفسه من عام 2023، وسط استمرار ارتفاع استهلاكه محليًا. حيث ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في مصر إلى حوالي 4.28 مليارات متر مكعب خلال شهر مايو 2024، مقابل 4.26 مليارات متر مكعب في شهر أبريل السابق له، كما هو موضح في الشكل التالي.

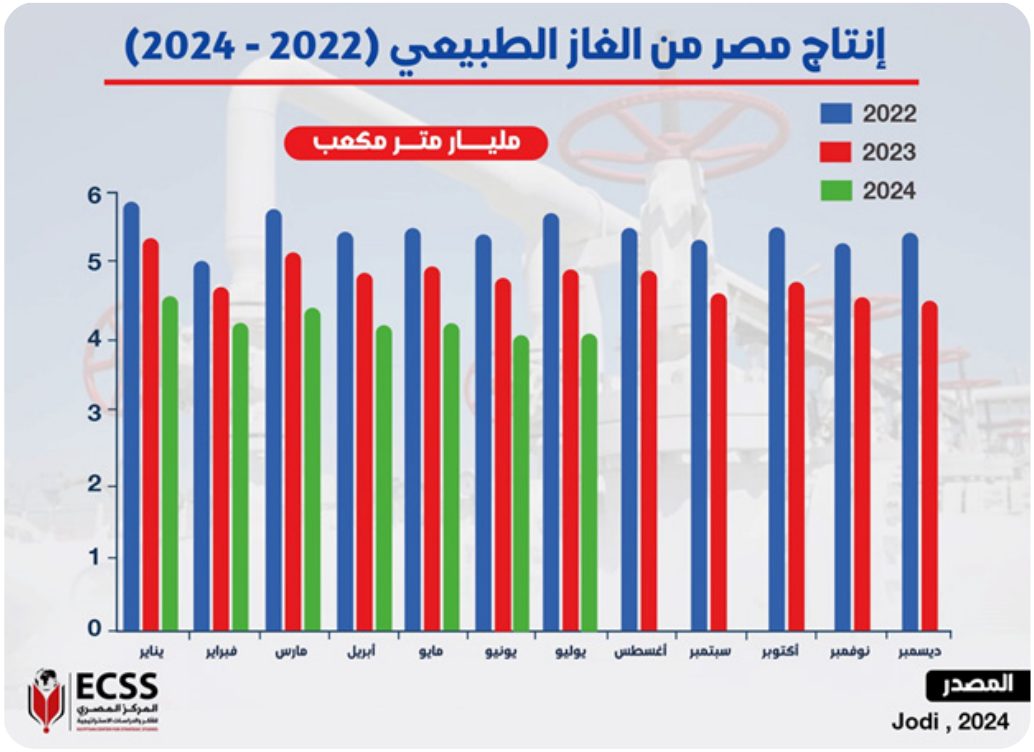

بشكل عام، يعتمد قطاع الكهرباء على الغاز لتوليد التيار، وهو الأمر الذي تسبب في تعرُض القطاع لأزمة وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد على التيار الكهربائي في ظل ارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف الماضي، لتوقف مصر صادراتها من الغاز المسال، بدءًا من مايو 2024، (استهلاك الكهرباء من الغاز الطبيعي والمازوت زاد عن التوقعات).

علاوة على ذلك، لا يزيد استهلاك الكهرباء في مصر عن حوالي 31 جيجاوات (في المعدل الطبيعي)، ولكن هذه الأرقام ارتفعت بشكل واضح خلال الصيف الماضي، ووصلت إلى حوالي 37-40 جيجاوات وهذا يُعد أمر نادر الحدوث.

حيث ارتفع استهلاك الكهرباء خلال الصيف الماضي بنسبة حوالي 12%، وذلك عن معدلات عام 2022، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة توفر كميات إضافية من الغاز الطبيعي والوقود.

هنا تجدر الإشارة إلى أن مصر تمتلك بنية تحتية قوية في صناعة الغاز الطبيعي، علاوة على ذلك هناك مصانع الإسالة والبنية التحتية القوية، والتي تتمتع بها الدولة المصرية في صناعة الغاز الطبيعي، حيث بلغ إجمالي السعة والقدرات الإنتاجية لمصنعي الإسالة بإدكو ودمياط حوالي 12 مليون طن سنويًا، بالإضافة إلى عودة مصنع دمياط للتصدير بعد توقف عن العمل دام لأكثر من سنوات، كما هو موضح في الشكل التالي.

مجمل القول، سيظل دور الغاز الطبيعي محوريًا ورئيسًا فيما يتعلق بمزيج الطاقة وفرص زيادة مساهمته سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، كأحد الحلول المتاحة والمطروحة دائمًا على طاولة الحوار بشكل دائم، وذلك بهدف الوصول إلى التوازن بين المتطلبات البيئية والآمال المتعلقة على الغاز الطبيعي لدفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تسهيل عمليات التحول الطاقي. وعليه، فإن أزمة الطاقة التي يشهدها العالم حاليًا تؤكد صحة رؤية مصر واستراتيجيتها بشأن الطاقة وتنويع مصادرها، وأن لديها قدرة على استقراء مستقبل الطاقة في العالم بما يعزز مكانتها عالميًا ونفوذها الإقليمي والدولي، وبالأخص ملف الغاز الطبيعي حيث يُعد ركيزة هامة للاقتصاد المصري. بالإضافة إلى سعي مصر الحثيث للمشاركة في معالجة مشكلات التغيرات المناخية، وذلك من خلال العمل على تعزيز مكانتها العالمية ومشاركتها في دائرة القرار العالمي، فيما يتعلق بالعديد من قضايا الطاقة العالمي.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg